المناطق الصناعية في جمهورية مصر العربية نموذجاً للتوطن الصناعي

أ. م. د. عايد جسام طعمة الجنابي

جامعة بغداد / كلية التربية – ابن رشد للعلوم الانسانية

الخلاصة:

تميزت جمهورية مصر العربية بالتقدم في مجال الصناعة، إذ احتل القطاع الصناعي مرتبة متقدمة من حيث الأهمية النسبية للاقتصاد القومي المصري، إذ يأتي بمقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي أي حوالي (17,5%) عام 2005–2006، فضلاً عن تأثيره وعلاقته التشابكية مع القطاعات الانتاجية والخدمية.

فقد شهد عام 2007 على سبيل المثال إنطلاق المشروع الستراتيجي المعروف بالألف مصنع لجميع الفروع الصناعية. وأرتبطت الصناعة المصرية كمؤشر لتقدمها بالتجارة الخارجية وهو مؤشر ومعيار لنهوضها فكانت النقلة النوعية للاقتصاد المصري.

وما يميز الصناعة المصرية توطنها المكاني المنتظم، حيث المناطق الصناعية المنتشرة في كافة محافظات الجمهورية تقريباً. إن أكبر المناطق الصناعية هي المنطقة الصناعية في حلوان جنوب القاهرة العاصمة من حيث عدد الصناعات وأنواعها حيث الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب والاسمنت والمطروقات فضلاً عن معيار عدد العاملين. وهناك مناطق صناعية أخرى كالمنطقة الصناعية في المنيا وسوهاج وكفر الدوار والاسكندرية وبور سعيد ومناطق أخرى من الجمهورية.

يتضح مما عرض عن الصناعة المصرية تميزها أيضاً بالانماط المكانية لتوطين الصناعة حيث المناطق الصناعية البعيدة عن المدن والمراكز الحضرية فلا تؤثر بيئياً

عليها أي على المدن فضلاً عن فوائد المناطق الصناعية كالوفورات الاقتصادية ووجود البنى التحتية والخدمات والاستفادة من الخبرات وغيرها.

إذن المناطق الصناعية تنظيم مكاني ملائم ضمن استعمالات الأرض في المحافظات (الأقاليم) وقد أخذ الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

المقدمة:

أن الصناعة هي الدعامة القومية للكيان الوطني والقادة على الوفاء بأعظم الآمال في التطور الاقتصادي والاجتماعي[1]. وهناك أحداثاً صناعية مهمة تحققت في مصر، إذ تمثل الصناعة الطريق السريع للتنمية وتعمل على رفع مستوى الثروة القومية وبالتالي الدخل القومي. وفي عام 1956م بدأ أول تخطيط علمي منظم للصناعة عندما أنشأت وزارة الصناعة. وقد ركزت سياسة التصنيع الواسعة على إنشاء مناطق أو مراكز تجمع صناعية ضخمة.

ان تجربة التصنيع في مصر أسهمت في رفع كفاءة ومكانة لصناعة داخل الاقتصاد المصري حتى أصبحت تحتل نفس الأهمية التي تحتلها الزراعة إذ يسهم كل منهما بحوالي (28%) من الدخل القومي، وقد إحتلت مصر المرتبة الثانية بعد جمهورية جنوب أفريقيا من حيث التطور الصناعي في قارة أفريقيا، حيث تنتج مجموعة كبيرة من المنتجات والسلع الاستهلاكية والانتاجية.

المشكلة:

ما هي المعايير التي تخطط من خلالها المناطق الصناعية في جمهورية مصر العربية.

الفرضية:

تخطط المناطق الصناعية وفق الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المبررات:

1- لاظهار النموذج المصري في تخطيط المناطق الصناعية.
2- الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الصناعية.

(1) د. محمد احمد عبد الله، تخطيط المناطق الصناعية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2006، ص123.

3- معرفة خطوات الاختيار المكاني وآثاره المختلفة.

الاهمية:

1- دراسة الجدوى الاقتصادية للمناطق الصناعية.

2- الوفورات الاقتصادية التي يحفيها المشاريع الصناعية.

3- الارتباط والتكاملية داخل المناطق الصناعية وبينها.

أولاً: نشأة وتأريخ الصناعة في مصر:

شهدت مصر في العصر الحديث نهضة صناعية في القرن (19) على يد (محمد علي) الذي شهد عصره إرساء قاعدة صناعية، شملت صناعة المنسوجات والسكر والزيوت ومضارب الأرز وأزدهرت الصناعات الحربية وتم إقامة صناعة السفن وتحضير المواد الكيمياوية.

وقد قاد بنك مصر الذ تم تأسيسه عام 1920 برؤوس أموال مصرية حملة للنهوض بالصناعة المصرية، ونجح البنك في تأسيس قاعدة صناعية شملت سلسلة من الشركات والمصانع الكبرى نجحت في إقامة صناعة مصرية متطورة. وجاءت ثورة يوليو عام 1952 لتستكمل الطريق بإرساء مشروعات رائدة في الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب والصناعات التعدينية والبترولية والصناعات الكيمياوية إضافة الى صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية. ثم جاءت الفترة (1967-1973) حيث أثرت الحرب على أداء القطاع الصناعي سلباً. ليعاود إنتعاشه بعد نصر أكتوبر 1973، وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي واستمر التطور في مجال الصناعة.

بعد ذلك حتى عام 1974 حيث صدر قانون الاستثمار لرأس المال العربي والاجنبي، يهدف تشجيع الاستثمار الصناعي في مصر، وكذلك جذب مدخرات المصريين في الخارج.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين بدأت مصر مرحلة جديدة من مراحل النهوض بالصناعة المصرية بعد إرتباط الصناعة بالتجارة الخارجية والداخلية تحت وزارة واحدة، أخذت على عاتقها مهمة تحقيق النقلة النوعية للاقتصاد المصري وتحقيق التنمية الاقتصادية.

يمثل قطاع الصناعة مرتبة متقدمة من حيث الأهمية بالنسبة للاقتصاد القومي المصري، فهو يأتي في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي (حوالي 17,5%) عام 2005–2006، بالأضافة الى العلاقة التشابكية القوية مع العديد من القطاعات الانتاجية والخدمية[1].

وقد شهد عام 2007 إنطلاق مشروع الألف مصنع في قطاع الصناعة، حيث بلغ عدد المصانع الكبيرة والتي تصل إستثماراتها لأكثر من (15) مليون جنيه والتي أضيفت الى قطاع الصناعة ودخلت مرحلة الانتاج (283) مصنعاً كبيراً منها (169) مصنعاً جديداً (114) مصنع توسعاً في مصانع قائمة قيمتها (15) مليون جنيه فأكثر حتى نهاية نوفمبر 2007[2].

وقد تم إنشاء (166) مصنعاً متوسطاً يتراوح رأسمالها من (5) إلى (15) مليون جنيه، بتكلفة إستثمارية (247) مليون، و (811) ألف جنيه، وفرت (117) ألف و(55) فرصة عمل حتى عام 2007.

وتتألف الصناعة المصرية من قطاعين أساسيين هما:

1- قطاع الاعمال العام.

2- قطاع الاعمال الخاص.

ويساهم قطاع الصناعة مما قيمته (20%) من إجمالي الناتج القومي ويبلغ حجم الصادرات الصناعية حوالي (60%) من إجمالي الصادرات ويستوعب (30%) من إجمالي القوى العاملة أي ما يقرب من (2,5) مليون عامل[3].

ثانياً: مقومات الصناعة في مصر:

تتوافر في مصر مقومات كثيرة ساعدت على قيام الصناعة بها مثل: الايدي العاملة الوفيرة رخصية الثمن (الاجور الواطئة) ورأس المال خاصة بعد تشجيع الحكومة للمستثمرين وتهيئة المناخ الملائم لفرص الاستثمار ومنح المستثمرين العديد من التسهيلات

(1) الهيئة العامة للصنيع في مصر، الموقع الالكتروني Ahlamontada.

(2) المصدر نفسه.

(3) محمد الدسوقي، رزق، الصناعة والتنمية، مقالة نشرت في (16) نوفمبر (تشرين الثاني)، 2009، الموقع الالكتروني .http//Kenana online com.

كما تتوافر وسائل النقل حيث شبكة المواصلات المتنوعة التي تسهل نقل السلع والمنتجات الى الاسواق المحلية والعالمية، فضلاً عن توافر الخامات اللازمة للتصنيع كالفواكه والخضر والقطن والكتان والسمسم والقصب والبنجر وغيرها. وتتوافر المعادن المختلفة مثل النحاس والزنك والرصاص والحديد والنيكل والفوسفات والالمنيوم والفحم والكبريت وغيرها وجميعها تدخل في الصناعات المختلفة.

ثالثاً: برنامج تحديث الصناعية:

في إطار الشراكة المصرية الأوربية بدأت مصر بتنفيذ برنامج تحديث الصناعة منذ العام 2003/2002 وهو يهدف الى زيادة القدرة التنافسية للمنتج المصري وتحقيق المزيد من قدرة الصناعة المصرية على الاندماج في الاقتصاد العالمي، ويساهم البرنامج أيضاً في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل القومي نتيجة زيادة الصادرات الصناعية[1].

وتبلغ تكلفة البرنامج الاجمالية (437) مليون يورو، يساهم الاتحاد الأوربي فيه بمنحة قدرها (250) مليون يورو بنسبة (59%) من إجمالي التكلفة.

وهذا البرنامج هو مبادرة من الحكومة المصرية لتطوير القدرة التنافسية العالمية للصناعة المصرية لتصبح مؤهلة للاستفادة من إنفتاح الاسواق المصرية والهدف الاساسي لهذا البرنامج هو زيادة معدل نمو الناتج القومي والقدرة على التنافسية للقطاع الصناعي وغيرها من الاهداف كتقديم الدعم الفني للمنشآت الصناعية.

رابعاً: هيكل الصناعة التحويلية:

تعد الصناعة التحويلية في مصر متقدمة نسبياً سواء في نوع الصناعات السائدة أم في نمط هيكلها. وهناك تغيرات مستمرة لهيكل الصناعة التحويلية وأهم الفروع الصناعية ما يلي[2]:

1- فرع الصناعات الغذائية: ويلاحظ أهمية هذا الفرع النسبية قد ارتفعت في عدد المؤسسات من (38,8%) الى (42,39%) إلا أن هذه الأهمية قد هبطت في كل من الايدي العاملة والناتج الصناعي والقيمة المضافة.

(1) محمد الدسوقي، رزق، مصدر سابق.

(2) د. عباس علي التميمي- النمو الصناعي في الوطن العربي، جامعة الموصل، 1985، ص135-139.

2- فرع صناعة النسيج والجلود: وهو من الفروع الصناعية المهمة حيث التطور الحاصل في صناعة النسيج فقد شغل في عدد المؤسسات مايقرب من نصيبها في مجموع الصناعة التحويلية لكنها تضم من الايدي العاملة ما يقرب من (40%) من القوى العاملة في الصناعة التحويلية وأكثر من ثلث القيمة المضافة وأكثر من (20%) من الناتج الصناعي.

3- فرع الصناعات الكيمياوية والنفط: من الصناعات الاساسية لأنه بشكل القاعدة الاساسية للبناء الصناعي لما يوفره من سلع وسيطة وأخذت أهميته النسبية في الصعود.

4- صناعة المعادن اللافلزية: يرتبط أساساً بالصناعات الانشائية من صناعة الطابوق والاسمنت والجص، فضلاً عن صناعة الزجاج والفخار، إذ تشغل (10%) من عدد المؤسسات الصناعية.

5- فرع صناعة المعادن الاساسية: ويشمل صناعة الحديد والصلب والمعادن الأخرى، وتعد مصر متقدمة في هذا المجال بالنسبة للبلدان العربية، فقد أرتفعت أهميته النسبية من (0,97%) الى (1,23%).

6- فرع صناعة المكائن والآلات: أن هذا الفرع الصناعي نمى بما يقدمه من ناتج صناعيوقيمة مضافة على الرغم من أنخفاض أهميته النسبية في عدد المؤسسات واليد العاملة. وزادت الاهمية النسبية للناتج الصناعي من (8,83%) الى (12,57%). ومن ملاحظة مقدار رأس المال المستثمر في الصناعة التحويلية نجده قد هبط في كل فروع الصناعة التحويلية للمدة (1975-1979) باستثناء فرع صناعة الورق.

خامساً: نماذج من المناطق الصناعة بمصر:

1- المنطقة الصناعية بمحافظة المنيا:

إنفردت هذه المنطقة من بين جميع المناطق الصناعية، حيث أنها الوحيدة التي لم يغلق بها مشروعاً واحد، بل تم إفتتاح مصنعين جديدين بها والسنوات الأربع الأخيرة شهدت ميلاد الصناعة في هذه المحافظة(*)، إذ تم توصيل المرافق الأساسية للمنطقة

* في بداية مرحلة الثمانينات (ما بعد 1980).

الصناعية من المياه وشبكة الطوق وتشجير الطوق وتنفيذ المحطة الكهربائية. وتوفر المنطقة عند تشغيلها بالكامل (240) ألف فرصة عمل تقضي على البطالة في المحافظة والمساحة الكلية للمنطقة الصناعية (1516) فدان والمساحة المخصصة للنشاط الصناعي (755) فدان والمساحة المخصصة للخدمات (761) فدان، واجمالي المشروعات المخططة للمنطقة الصناعية هي (600) مشروع[1]. ينظر الخريطة (1) المناطق الصناعية وتبعيتها الجدول (1) بين الصناعات القائمة في المحافظة لعام 2002.

جدول (1)

الصناعات القائمة بمحافظة المنيا لسنة 2002[2]

نوع النشاط	عدد المنشآت	عدد العاملين
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	100	4559
غزل ونسيج وملابس وجلود	5	2368
الخشب ومنتجاته	44	119
الورق ومنتجاته	13	44
كيمياويات أساسية ومساحيق	8	16
مواد بناء وخزف	35	187
المعدنية الاساسية	2	13
منتجات معدنية وآلات ومعدات	46	228
المجموع	**253**	**7644**

أما الصناعات الحرفية فيوجد في المحافظة (4174) ورشة حرفية يعمل بها (5421) عاملاً. ويوضح الجدول الآتي الأنشطة الحرفية التي يعمل بها (10) عمال فأقل ورأس مال أقل من (5000) جنيه وعدد الورش وعدد العاملين.

(1) فرص الاستثمار في محافظة المنيا، الموقع الالكتروني .http//www. kenana online net.
(2) فرص الاستثمار في محافظة المنيا، مصدر سابق.

خريطة (1)

المناطق الصناعية المصرية وتبعيتها

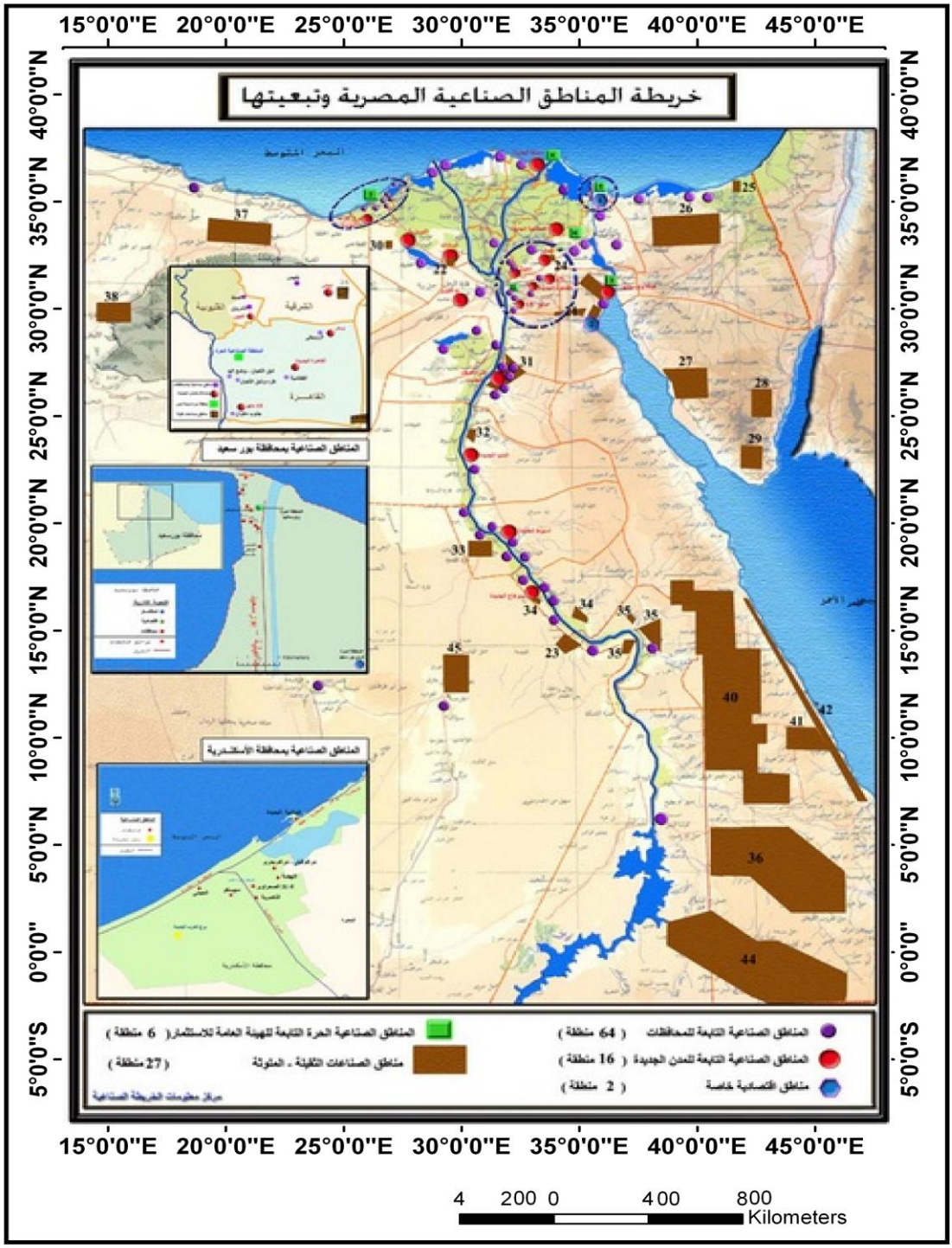

المصدر: الموقع الالكتروني

http// green eye saqar. blogspot. com. 2012-09-01 archive. htm.

جدول (2)

الانشطة الحرفية من حيث النوع والعدد والايدي العاملة في المحافظة لسنة 2002

الانشطة الحرفية الرئيسة	عدد الورش	عدد العاملين
المنتجات الكيمياوية البترولية والمطاط	93	165
الخامات التعدينية عدا البترول	211	370
المعادن الاساسية	68	87
المنتجات المعدنية	1089	1413
الخشب والفلين والاثاث	1148	1450
الغزل والنسيج	336	378
الورق والطباعة	69	114
المواد الغذائية والدخان والمشروبات	250	320
صناعات متنوعة أخرى	910	1124
المجموع	**4174**	**5421**

المصدر: فرص الاستثمار في محافظة المنيا، الموقع الالكتروني، مصدر سابق، ص.5708

2- المنطقة الصناعية بكفر الدوار:

تعد من المدن الصناعية المهمة في منطقة شمال دلتا مصر وتعد من المناطق ذات التعداد السكاني الكبير، وغالبية السكان يعملون في صناعة الغزل والنسيج، والتي تعد النشاط الاقتصادي الاكبر في المدينة. وتعتبر شركة مصر للغزل والنسيج في المدينة هي أكبر الشركات وتأتي بالمرتبة الثانية على مستوى مصر بعد شركة مصر للغزل والنسيج في المحلة الكبرى. ينظر الخريطة (2).

هناك أربع شركات كبرى في المدينة هي: شركة الكيمياويات، شركة الصباغة والطلاء، شركة ألياف الحرير، شركة التعليب وتغليف الفواكه[1].

(1) كفر الدوار، أكبر مدن شمال مصر، مجلة (14) إكتوبر، العدد (15619) في 25 نوفمبر 2012، الموقع الالكتروني.

خريطة (2)

المناطق الصناعية في مصر

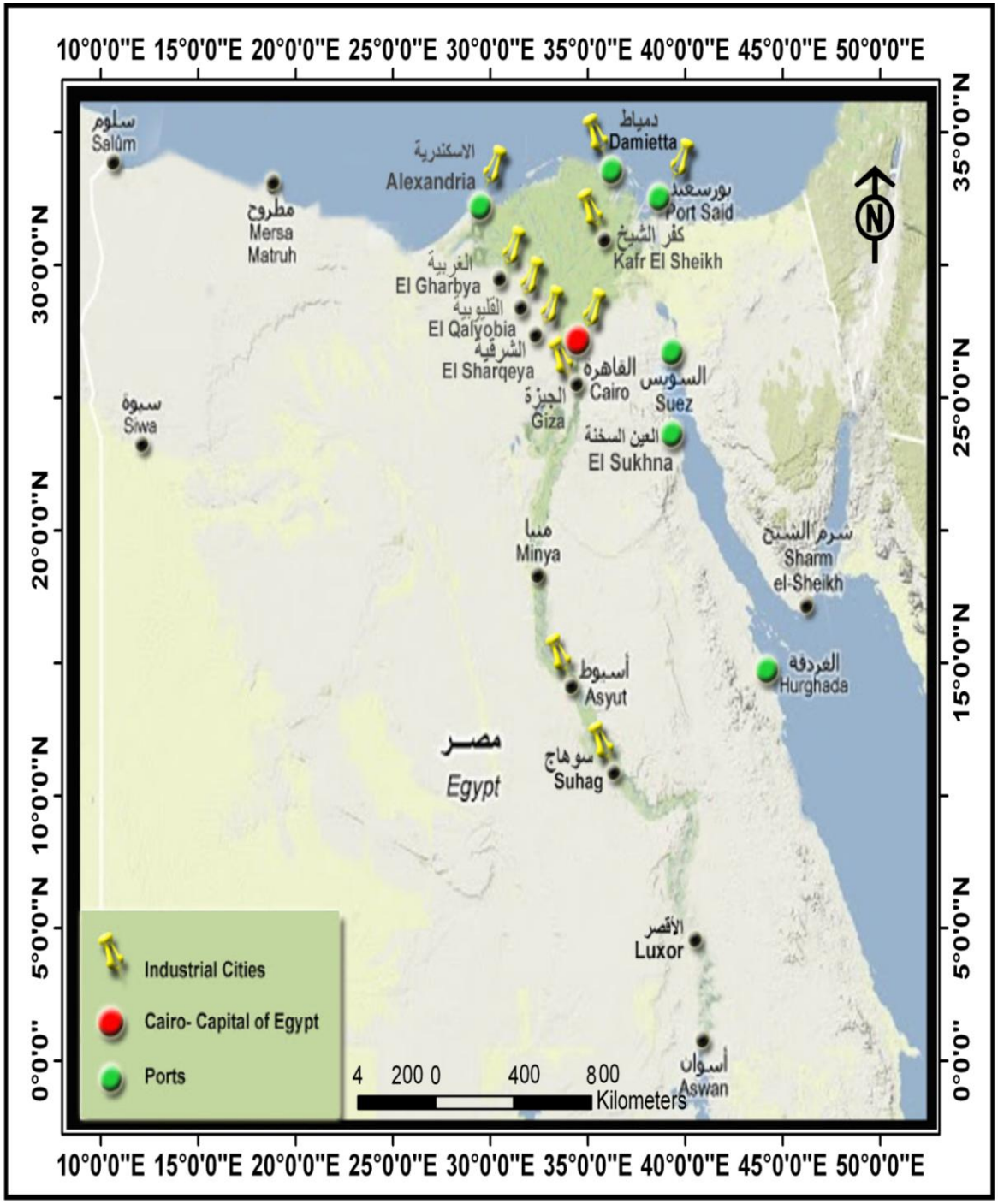

المصدر: الموقع الالكتروني

http// mosheranageb. blogspot. com. 2010/09/ blog. post. htm.

يكون تخطيط الأراضي في المنطقة الصناعية طبقاً لاحتياجات المستثمرين، ويتم تجهيز الاراضي بالبنية الاساسية اللازمة حتى حدود كل منطقة وينقسم المشروع الى ثلاث شركات:

1- شركة مصر للحرير الصناعي:

- برنامج استخدام الاراضي

النشاط الصناعي	عدد القطع	مساحة القطعة ($م^2$)
غزل ونسيج	4	10000-8000
ملابس جاهزة	5	7000-5000
صناعة وتجهيز	2	9000-6000
خدمات	1	1000

2- شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع:

- برنامج استخدام الاراضي

النشاط الصناعي	عدد القطع	مساحة القطعة ($م^2$)
غزل ونسيج	8	12000-6000
ملابس جاهزة	16	10000-5000
صناعة وتجهيز	7	11000-6000

3- شركة مصر للصياغة:

- برنامج استخدام الاراضي

النشاط الصناعي	عدد القطع	مساحة القطعة ($م^2$)
غزل ونسيج	4	12000-4000
ملابس جاهزة	5	10000-7000
صناعة وتجهيز	2	5000

3- منطقة حلوان الصناعية:

تقع منقطة حلوان على خط عرض (30°) بين نهر النيل والمرتفعات الطوبوغرافية (جبل القرن) شرقاً على بعد حوال (20كم) جنوب القاهرة في موقع متوسط بالنسبة لجمهورية مصر العربية بين الوادي والدلتا، وتمتد منطقة حلوان قرابة (2)كم على النيل بعرض يتراوح بين (1، 4,5كم) على الضفة الشرقية للنهر[1]. ينظر خريطة (3).

إن حلوان إحدى المناطق القليلة التي تطورت بسرعة فائقة لتصبح مركزاً للصناعات الثقيلة في الجمهورية، وقد شغلت أراضي المنطقة بعدد كبير من المصانع تراوحت مساحاتها بين (5) و (700) فدان للمصنع الواحد، ويبلغ مجموع مساحات هذه المصانع (2418,1) فدانفي الوقت الحالي وكان يعمل بها (48000) عامل حتى عام 1964، وبلغ عددهم (60911) عامل عام 1966 و (226495) عاملاً عام 1996[2].

يمكن تقسيم مناطق التجمعات الصناعية الى ثلاث مناطق تمتد طولياً من الشمال الى الجنوب.

1- المنطقة الشمالية: تقع شمال ناحية حلوان، وتمتد هذه شمالاً حتى منطقة طره، والمصانع التي تشملها (16) شركة ومصنع، وتبلغ مجموع مساحتها (783) فدان.

2- المنطقة الوسطى: وتقع الى جنوب المنطقة الشمالية، من مدخل مدينة حلوان وتمتد جنوباً على نهر النيل حتى كفر العلو، وتشمل (10) مشاريع صناعية، مساحتها (613) فدان.

3- المنطقة الجنوبية: وهي المعروفة بمنطقة التبين وتمتد من كفر العلو حتى قرية التبين جنوباً. وتتركز فيها أهم الصناعات الثقيلة في جمهورية مصر العربية وهي صناعات الجديد والصلب والكوك والمطورقات والاسمنت وترتبط هذه المنطقة بالضفة الغربية لنهر النيل عن طريق كوبري المرازيق وخط سكك حديد. وتشمل (6) مصانع كبيرة، وتبلغ مساحتها (1022) فدان.

(1) د. محمد أحمد عبد الله، تخطيط المناطق الصناعية، مكتبة الانجلو المصرية، 165 شارع محمد فريد، مصر، 2006، ص21.

(2) المصدر نفسه، ص61.

وقد ركزت سياسة التصنيع الواسعة على إنشاء مناطق أو مراكز تجمع صناعية ضخمة ومن أهمها منطقة حلوان الصناعية. ينظر الخريطة (3).

ويظهر مدى التطور الصناعي في جمهورية مصر العربية من خلال الجدول (3) إذ زاد الانتاج في الصناعة والكهرباء من (695) مليون جنيه عام 1952 حتى أصبح (2312,8) مليون جنيه عام 1970 وزاد عدد الأيدي العاملة من (401) ألف عام 1952 الى أن أصبح عددهم عام 1996 (1500000) عامل وأصبح الدخل القومي مليار ومائتي مليون جنيه بعد أن كان عام 1952 (127) مليون جنيه و(583,8) مليون جنيه عام 1970م. من خلال معايير التطور وهي الايدي العاملة، الدخل القومي، الانتاج، الاجور، تظهر المستويات المتصاعدة لحركة التصنيع منذ مرحلة الثورة عام 1952 الى نهاية التسعينات من القرن العشرين.

خريطة (3)

منطقة حلوان الصناعية/ مصر

المصدر: د. محمد أحمد عبد الله، تخطيط المناطق الصناعية، مصدر سابق، ص23.

جدول (3)

التصنيع في جمهورية مصر العربية

الانتاج (بالمليو)	عام 51/ 1952	عام 59/ 1960	عام 1964/63	عام 1965/64	عام 65/ 1966	عام 66/ 1967	عام 1968/67	عام 1969/68	عام 1979/69	عام 1989/89	عام 1999/89
صناعة كهرباء		1086,7 18,4	1504,2 34,6	1623,10 39,3	1769,2 41,9	1835,9 43,5	1935,4 53,2	2071,9 54,7	2252,4 60,4	3092 64,4	4620,7
	965	1105,1	1538,8	1662,4	1811,1	1879,4	1988,6	2126,6	2312,8	3156,4	
العمال (بالألف عامل)		601,8 11,9	789,7 17,9	825 18	841,7 18,5	846,7 18,3	867,3 18,5	890,7 20,3	916,1 22,8	1138 24,6	1872,8
	410	613,7	807,6	843	860,2	865	885,8	911	938,9	1162,6	
الأجور بالمليون جنيه		88,8 2,4	138,1 45	151 4,5	154,2 4,9	155,2 5	160 4,7	166,2 5,9	175,7 6,3	357 8,2	1343,71
	47	91,2	142,6	155,5	159,1	160,2	164,7	172,1	182,00	365,2	
الدخل القومي بالمليون جنيه		256,3 9,8	392,3 19,3	423,1 25,8	461,1 24,2	477,4 25,2	460,3 35,1	503,9 35,7	542 41,8	556,6 43,4	863,7
	147	266,1	411,6	448,9	485,1	502,6	539,4	539,6	583,8	610,00	

المصدر: د. محمد أحمد عبد الله، مصدر سابق، ص125.

المصادر:

1- الموقع الالكتروني
http// greeneyesagar, blogspot. com/ 2012-9-1 archive.htm.
2- الهيئة العامة للتصنيع في مصر، الموقع الالكتروني Lamontada.com.
3- د. عباس علي التميمي، النمو الصناعي في الوطن العربي، جامعة الموصل، 1985.
4- فرص الاستثمار في محافظة المنيا، الموقع الالكتروني:
http//www kenana on Line. net
5- كفر الدوار، أكبر مدن شمال مصر، مجلة 14 إكتوبر العدد (619) في 25 نوفمبر 2012، الموقع الالكتروني.
6- د. محمد أحمد عبد الله، تخطيط المناطق الصناعية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2006.
7- محمد الدسوقي، رزق، الصناعة والتنمية، مقالة نشرت في 16 نوفمبر (تشرين الثاني)، 2009، الموقع الالكتروني:
http//www kenana on Line. net